

Distr.: General
7 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كيماياه الأب (ليبيريا)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير
المشمولة ببند آخر في جدول الأعمال) (تابع)
الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-16878 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بينود أخرى في جدول الأعمال) (تابع) (A/73/23 و A/73/70 و A/73/219)
الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

١ - **الرئيس:** قال إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى أخذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات، وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم. ولفت انتباه جميع المتكلمين إلى ضرورة مراعاة آداب المجلس، والامتناع عن إبداء ملاحظات شخصية، والاقتصر على بنود جدول الأعمال قيد النظر.

مسألة كاليديونيا الجديدة (تابع) (A/C.4/73/5 و A/C.4/73/5/Rev.1)

٢ - **السيد يانو** (كونغرس كاليديونيا الجديدة): قال إن الحكومة الفرنسية والأحزاب السياسية في كاليديونيا الجديدة بذلت كل ما في وسعها لضمان أن يكون الاستفتاء المقبل بشأن تقرير المصير شفافا وقانونيا تماما. وقد أعدت القوائم الانتخابية بأكثر قدر من الموضوعية وفي امتثال تام للقانون، كما أكد خبراء الأمم المتحدة، على الرغم من ادعاء البعض خلاف ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت حكومة فرنسا حضور خبراء في يوم الاستفتاء ليشهدوا على شرعيته. وسيسمح لما نسبته ٨٥ في المائة فقط من الناخبين المسجلين بالتصويت في الاستفتاء، مما يعكس رغبة الجماعات المناهضة للاستقلال في التوصل إلى حل وسط. واقتناعا منه بأن شعب كاليديونيا الجديدة سيصوت لصالح البقاء جزءا من فرنسا، دعا اللجنة إلى احترام نتيجة الاستفتاء، مشيرا إلى أن الاستقلال ليس جزءا أساسيا من إنهاء الاستعمار. وأعرب معارضو استقلال كاليديونيا الجديدة عن أملهم في أن يرفع اسم الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مع بقاءه جزءا من الجمهورية الفرنسية وأن تدعمه الأمم المتحدة في ذلك القرار.

٣ - **السيد بوادجا** (نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية، كونغرس كاليديونيا الجديدة): تكلم باسم تجمع كاليديونيا، المنظمة السياسية الرئيسية المناهضة للاستقلال في بلده، فقال إنه بعد فترة من الاضطراب، دخلت كاليديونيا الجديدة حقبة جديدة بفضل الجهود الحثيثة التي يبذلها السكان المحليون والحكومة الفرنسية. وقد تحقق السلام، وتم الاعتراف بهوية الكانانك، ويتمتع المقيمون في جميع

أنحاء الأرخبيل بنفس نوعية الحياة. وباستثناء الاختصاصات السيادية، تتمتع كاليديونيا الجديدة بالحكم الذاتي تماما. غير أن الاستفتاء المقبل يعرض كل هذا التقدم المحرز للخطر. وأعرب عن أمله في أن يصوت شعب كاليديونيا الجديدة ضد الاستقلال، لأن ذلك من شأنه أن يساعد في ضمان أن يواصل سكان كاليديونيا الجديدة من جميع الأصول العيش معا بسلام واحترام، وسيتيح لكاليديونيا الجديدة مواصلة مصيرها المشترك مع فرنسا.

مسألة غوام (A/C.4/73/4 و A/C.4/73/4/Rev.1)

٤ - **السيدة بارنت** (غواهان المستقلة): قالت إنه على الرغم من مرور ٥٠٠ عام من الاستعمار المستمر، فإن شعب الشامورو يواصل الكفاح من أجل حماية ثقافته واستعادة حقه في تقرير المصير، تمشيا مع قرار الأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) وفي مواجهة استمرار عسكري الجزيرة من قبل حكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك المواقع ذات الأهمية الثقافية. غير أن جميع الجهود الرامية إلى إجراء استفتاء بشأن الوضع السياسي لغوام قد توقفت منذ أن حكمت محكمة في عام ٢٠١١ لصالح أمريكي أبيض مقيم في غوام زعم أن رفض السماح له بالتسجيل في الاستفتاء، الذي كان في السابق مفتوحا فقط للسكان الأصليين، ينتهك حقوقه المدنية بموجب دستور الولايات المتحدة. والرسالة التي يحملها قرار كهذا بشأن القيمة التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة لشعب الشامورو مدمرة للغاية. وبما أن الدولة القائمة بالإدارة تستخدم دستورها لحرمان شعب الشامورو الحق في تقرير المصير، دعت الأمم المتحدة إلى إيفاد بعثة زائرة إلى غوام، ومساءلة حكومة الولايات المتحدة في ما يتعلق بإنهاء الاستعمار في الإقليم.

٥ - **السيدة أرويو** (تجمع طلاب جزر المحيط الهادئ بجامعة سان فرانسيسكو): قالت إنها حضرت أمام اللجنة للمطالبة بحق شعب غوام في تقرير المصير، وهو أمر أساسي إذا أريد له أن يتمكن من الشروع في عملية التعافي من العنف الاستعماري الذي شهدته عدة أجيال. وإن قرار الدولة القائمة بالإدارة بناء مجمع للتدريب على إطلاق النار بالذخيرة الحية في الميدان الشمالي الغربي يظل على قربة لتيكيان المقدسة القديمة، يلتم الإرث الاستعماري عن طريق منع السكان الأصليين من الوصول إلى مواقع ذات أهمية متوارثة. وعلاوة على ذلك، تساءلت وزارة العدل بالولايات المتحدة عما إذا كان البرنامج الاستعماري لأراضي شعب الشامورو، الذي أنشئ للتصدي لسرقة الأراضي التاريخية ومنح أفراد شعب الشامورو فرصة استئجار

والسماح بانسكاب هذه الملوثات في المياه المحيطة. وعلاوة على ذلك، ورغم وجود أدلة على أن حكومة الولايات المتحدة استخدمت العامل البرتقالي في غوام، فإنها تنكر تماما مسؤوليتها عن ذلك.

١٠ - واستطردت قائلة إنه على نحو ما أقرت به المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، فإن نظم حوكمة الشعوب الأصلية في غوام ظلت تمثل السكان الأصليين على مدى قرون بطريقة تتماشى مع ثقافتهم وتقاليدهم وقيمهم. وإن السكان الأصليين - بخلاف الدولة القائمة بالإدارة - على صلة عميقة بالجزيرة وسيضمنون حمايتها. ولذلك حثت الأمم المتحدة على إيفاد بعثة زائرة إلى غوام ودعم غوام في سعيها إلى تقرير المصير وإنهاء الاستعمار.

١١ - السيدة **بورداو** (فاموكسايان): قالت إن الوقت قد حان لوضع حد لارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض والسجن وتعاطي المخدرات والعنف الأسري، وهي أمور يعاني منها شعب غوام نتيجة ٥٠٠ سنة من الاستعمار دون انقطاع وأنشطة التجارب النووية التي أجرتها الولايات المتحدة. وقد أدرك شعب الشامورو منذ فترة طويلة أن رفاهه يرتبط ارتباطا وثيقا برفاه الجزيرة. وحتى الغزو الياباني لغوام، كان شعب الشامورو مكتفيا ذاتيا من خلال الزراعة وصيد الأسماك التقليديين؛ غير أن أسلوب الحياة هذا سرعان ما دُمّر، مما ترك العديد من أفراد الشامورو بلا مأوى أو يعتمدون على الأغذية المجهزة.

١٢ - وأعقبت ذلك بقولها إنه بالنظر إلى اعتماد شعب الشامورو بصورة كبيرة على المواد الغذائية المستوردة، فإن سياسات مثل قانون جونز، الذي يقتضي أن تحمّل جميع السلع المنقولة بالمياه بين موانئ الولايات المتحدة على متن سفن الولايات المتحدة، تزيد من صعوبة بقائه على الجزيرة، وهي مشكلة تفاقت بفعل وجود أعداد كبيرة من الأفراد العسكريين والعمال الأجانب. وطلبت من اللجنة إيفاد بعثة زائرة إلى غوام لتشهد الأثر التراكمي للوجود العسكري للولايات المتحدة.

١٣ - السيدة **غانسر**: تكلمت بصفقتها الشخصية، فقالت إن هويتها كامرأة من نساء الشامورو وتجربتها بوصفها ضحية لعنف العشير على يد مواطن أبيض من مواطني الولايات المتحدة أثرتا في عملها على مكافحة الاستعمار، حيث أن الحرب والعنف الجنسي ركيزتان لهيمنة في الدول المحرومة. وبالنظر إلى الوضع السياسي الراهن في غوام، مع ارتفاع مستوى عسكرة الولايات المتحدة فيها بشكل خاص، والنتائج التي توصلت إليها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومفادها أن النساء، في كثير من الأحيان، أكثر عرضة للخطر من الجنود في مناطق النزاع الحديثة،

الأراضي، يمارس التمييز على أساس العرق أو الأصل القومي، مما يهدد استمرار البرنامج الاستعماري.

٦ - وأضافت قائلة إن معاناة شعب الشامورو سوف تستمر طالما ظلت أرضه تعاني، لأنه شعب مرتبط ارتباطا وثيقا بأرضه. ودعت الأمم المتحدة إلى إيفاد بعثة زائرة إلى غوام والاستمرار في مساءلة الدولة القائمة بالإدارة في ما يتعلق بإنهاء الاستعمار في غوام وحق شعبها في تقرير المصير.

٧ - السيدة **نابوتي** (ائتلاف غواهان للسلام والعدالة): قالت إن على اللجنة أن تحمّل الدولة القائمة بالإدارة في غوام المسؤولية عن تحقيق إنهاء الاستعمار ودعم حق تقرير التصميم، وتحديدًا من خلال إيفاد بعثة زائرة إلى غوام. ولا تحترم الدولة القائمة بالإدارة سيادة غوام، على الرغم من إعلاناتها التي تفيد بعكس ذلك، إذ لا تزال تطيل أمد أعمال العنف الاستعماري، ولا سيما العسكرية، الأمر الذي يحول دون تمتع شعب غوام بحق تقرير المصير.

٨ - وتابعت قائلة إن البناء المقترح لمجمع للتدريب على إطلاق النار بالذخيرة الحية بالقرب من قرية ليتيكيان يشكل تهديدا لمواقع بيئية وموروثة وتاريخية هامة. وعلاوة على ذلك، فإن التدمير المزمع لغابة مميزة من غابات الحجر الجيري سيلوث أيضا أكبر مصدر لمياه الشرب في الجزيرة. وإن هذه الأنشطة - التي تحرم شعب الشامورو من الوصول إلى المواقع المقدسة وتهدد ارتباطه الدائم بأجداده وتراثه - تنتهك قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٤٠/٥٧ (٢٠٠٢)، اللذين أهابا بالدولة القائمة بالإدارة أن تزيل جميع القواعد العسكرية المتبقية وتكفل ألا تتعارض أي ترتيبات عسكرية مع حقوق الشعب الأصلي. ودعت اللجنة إلى اعتماد مشروع القرار المتعلق بمسألة غوام (A/AC.109/2018/L.16)؛ وعلى الرغم من أن اللغة الواردة فيه قد تم تخفيفها، فإنه يظل نصا هاما.

٩ - السيدة **مونيوز** (رابطة طلاب جزر المحيط الهادئ في كلية ديابلو فالي، كاليفورنيا): قالت إن التلوث العسكري يشكل تهديدا خطيرا للبيئة والسكان في غوام. وعلى الرغم من أنه كان مقررا منذ فترة طويلة إصلاح قاعدة سلاح الجو في أندرسن، فإن العملية لم تكتمل بعد، وقد تم بالفعل تسجيل التلوث تحت طبقة المياه الجوفية بشمال غوام، التي تقع تحت القاعدة. ومنذ أن استحوذت حكومة غوام على ملكية مدفن أوردوت للقمامة، استثمرت أكثر من ٢٠٠ مليون دولار في الجهود الرامية إلى إغلاقه، دون الحصول على أي دعم من الحكومة الاتحادية، رغم أنها مسؤولة عن تلوث الموقع

تديرها جبهة البوليساريو ومحرومون من حقوق الإنسان الأساسية. وتقمع جبهة البوليساريو أولئك الذين تزعم أنها تمثلهم كما تقمع جميع المعارضين بعنف. وتبيع أيضا المعونة الدولية من أجل الربح. ويتجه الشباب الصحراويون الذين لا يملكون خيارات أخرى إلى عمليات الاتجار غير المشروع أو المؤسسات المرتبطة بالإرهاب بحثا عن العمل. وتُقمع بوحشية أي احتجاجات سلمية تنظمها جماعات معارضة لجبهة البوليساريو، ويتعرض الناشطون للمضايقة والتعذيب والسجن. بيد أن الصحراويين في الصحراء الغربية يتمتعون بحرية الرأي والتعليم الجيد والحق في التصويت ويشاركون مشاركة كاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة من خلال سياسات موضوعة محليا، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية لتحقيق الفائدة للسكان المحليين. وتعمل جماعات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية - حتى تلك التي تعارض الدولة المغربية - بحرية. وتقدم الخطة الواقعية وذات المصادقية للحكم الذاتي التي اقترحتها المغرب حلا لتسوية النزاع وتحرير اللاجئين في مخيمات تندوف.

١٨ - السيدة باهيحوب (حماية الأسرة): قالت إن الصحراويين قد شكلوا جزءا لا يتجزأ من المجتمع المغربي منذ ما قبل الاستعمار الإسباني. والادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي أثارها جبهة البوليساريو تهدف إلى حشد الدعم وصرف الانتباه عن الواقع. ولم يتم توثيق جميع حوادث الاستخدام غير الضروري لقوة الشرطة فحسب، بل اعتمد البرلمان المغربي مؤخرا قانونا جديدا بشأن العنف ضد المرأة في القطاعين العام والخاص. أما الانتهاكات الحقيقية لحقوق الإنسان فترتكبها جبهة البوليساريو في مخيمات تندوف. وقد أبلغت جمعية إسبانية مؤخرا الحكومة الإسبانية عن اختطاف وحبس العشرات من النساء الصحراويات في تلك المخيمات على أيدي أعضاء جبهة البوليساريو، ودعت المؤسسات الأوروبية إلى الرد على هذه الفضائح. كما أعربت هيومن رايتس ووتش عن قلقها بشأن القيود المفروضة على النساء الصحراويات في المخيمات.

١٩ - وأضافت قائلة إنه في المقابل، يتمتع الصحراويون في الصحراء الغربية، بمن فيهم الذين ينتقدون الحكومة المغربية، بالقدرة على التنقل بحرية. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لتنفيذ الخطة المغربية للحكم الذاتي، التي أيدها الحزبان في كونغرس الولايات المتحدة، يشارك الصحراويون في الحكومة المغربية كمسؤولين منتخبين ديمقراطيا على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

يخشى شعب الشامورو من أن العنف الجنسي المتفشي الذي شوهد حول القاعدة العسكرية للولايات المتحدة في أوكتيناوا باليابان، سيظهر قريبا في غوام، التي لديها بالفعل ثاني أعلى معدل للاعتداءات الجنسية في بلدها الإداري، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٤ - واسترسلت قائلة إن أي حلول للعنف الجنساني الذي تشهده غوام يجب أن تعالج الاستعمار والعنصرية المتفشين في المجتمع الأمريكي. وإن الملكية التي تمارسها الدولة القائمة بالإدارة في غوام مناقضة للقيم القائمة على المساواة والأمومة في ثقافة شعب الشامورو والحق العالمي في تقرير المصير. ودعت اللجنة إلى إيفاد بعثة زائرة إلى غوام للوقوف على خطورة الحرمان هناك.

مسألة جزر تركس وكايكوس (A/C.4/73/6 و A/C.4/73/6/Rev.1)

١٥ - السيد روبرتس (مندی جزر تركس وكايكوس): قال إن قرار المملكة المتحدة الامتناع عن التصويت على قرار الجمعية العامة ٩٢/٧٢، الذي يحدد ما هو مطلوب من الدول القائمة بالإدارة في أعقاب الكوارث الطبيعية في أي إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لسيطرتها، يشير إلى النهج الذي تتبعه في جزر تركس وكايكوس، التي لحقتها الدمار نتيجة إعصارين في عام ٢٠١٧. وكانت الحكومة البريطانية مهملة بشكل فادح في استجابتها للكوارث الطبيعية في الجزر، حيث لم تقم ببناء أي جدران استنادية للحماية من أمواج المد أو توفير طائرات مسيرة من دون طيار لتفقد المواطنين في جميع أنحاء سلسلة الجزر. وعلاوة على ذلك، يرفض حاكم جزر تركس وكايكوس التصدي لمستويات المهجرة الخطيرة التي يشهدها الإقليم، فضلا بدلا من ذلك التركيز على مسائل تافهة.

١٦ - ودعا اللجنة إلى إيفاد بعثة زائرة إلى جزر تركس وكايكوس للوقوف على فشل الحكومة البريطانية. وفي غياب مشاركة بريطانية كافية، فإن مندی جزر تركس وكايكوس مستعد للعمل كنقطة اتصال مناسبة لتقديم معلومات عن الحالة في الجزر في أعقاب الكوارث الطبيعية. وحث اللجنة أيضا على الاستغناء عن مصطلحي "السلطة القائمة بالإدارة" و "الأقاليم التابعة"، لأن الأقاليم مثل جزر تركس وكايكوس لا تعتمد على الحكومة البريطانية في شيء يذكر، ولا تلعب الحكومة البريطانية أي دور في إدارة الجزر.

مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/73/7 و A/C.4/73/7/Rev.1)

١٧ - السيدة واربورغ (الحرية للجميع): قالت إن عشرات الآلاف من اللاجئين الصحراويين محتجزون قسرا في معسكرات

ولدعم هذه المبادرة، تستثمر الحكومة المغربية بشكل كبير في تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة. وتتفق المبادرة مع النهج الذي يتبعه مجلس الأمن في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومع رغباته في أن تسهم البلدان المجاورة في إيجاد حل سياسي واقعي وعملي ودائم للنزاع الإقليمي، وفقا لقراره ٢٤١٤ (٢٠١٨).

ودعا جميع الأطراف إلى الدخول في مفاوضات لمنع حدوث مزيد من المعاناة.

٢٤ - السيدة ترافيسو دارياس (الرابطة الكنارية للحقوقيين المناصرين للسلام وحقوق الإنسان): قالت إنه على مدى العام الماضي، خضع عدد متزايد من الصحراويين - ليس فقط من نشطاء حقوق الإنسان، ولكن بشكل متزايد من الأفراد المشاركين في أي جهود ترمي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية أو الحق في تقرير المصير - محاكمات سياسية غير قانونية. وتعرض الصحفيون للحبس والتعذيب وحكم عليهم بعقوبات قاسية، وشهدوا مصادرة موادهم السمعية البصرية، من أجل محو جميع الأدلة على جرائم الحرب التي ارتكبتها الحكومة المغربية. وقد شهدت، في الشهر الماضي وحده، محاكمة اثنين من الصحفيين محاكمة غير قانونية، وكانت المحكمتان قصيرتين جدا ولم يقدم فيهما أي دليل لدعم الأحكام الصادرة. وفي اليوم نفسه، قمعت الحكومة المغربية بوحشية مظاهرة سلمية في الأراضي المحتلة. وقد تلقت شخصا تهديدات من كبار المسؤولين المغاربة، وأعيد صحفيان إسبانيان كانا يحاولان حضور محاكمة سياسية غير قانونية في الأراضي المحتلة إلى الدار البيضاء وتم احتجازهما، بينما لم تفعل السفارة الإسبانية أي شيء لمساعدتهما. ويستخدم المغرب بشكل روتيني التعذيب لانتزاع اعترافات كاذبة وقهر السكان الصحراويين، في انتهاك مباشر لاتفاقية جنيف (١٩٢٩).

٢٥ - السيدة نافارو (الرابطة الدولية للحقوقيين من أجل الصحراء الغربية): قالت إنه على الرغم من وجود العديد من الأسباب القانونية لدعم حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، فإن الجمود في النزاع حول الإقليم ما زال قائما. ووفقا لما أكدته محكمة العدل الدولية وإدارة الشؤون القانونية، فإن المغرب هو سلطة احتلال غير شرعية لا تستقيم مطالبتها بالسيادة على الصحراء الغربية. وقد أكد كل من محكمة الاستئناف الجنائية الوطنية الإسبانية والأمم المتحدة أن إسبانيا، بوصفها دولة استعمارية، لا تزال تتحمل مسؤوليات تجاه الصحراء الغربية. وبالتالي، فإن إسبانيا وليس المغرب،

٢٠ - السيدة ستامي سيرفوني (فرع المرأة بحركة ديمقراطي الوسط الدولية): قالت إن العديد من قضايا الاغتصاب الذي ارتكبه مسؤولون في جبهة البوليساريو ضد نساء صحراويات قد عرضت على المحاكم الإسبانية. وفي سياق القراءة من مقال نشر على موقع المستقبل الصحراوي على شبكة الإنترنت، قالت إن الدبلوماسيين الصحراويين يستغلون حاجة النساء الصحراويات بإرغامهن على أداء أفعال جنسية مقابل الحصول على خدمات، مثل تيسير دراستهن. وبالإضافة إلى هذا الاستغلال، يقع العديد من سكان مخيمات تندوف ضحايا للاختطاف والاعتقالات الجماعية والتعذيب المنهجي في السجون السرية.

٢١ - السيد روزمارين: تكلم بصفته الشخصية كمحام دولي، فقال إن الاقتراح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي هو أفضل حل للنزاع من الناحية العملية. ويتضمن الاقتراح، وهو اقتراح منصف ومرن وبعيد النظر، درجة كبيرة من تقرير المصير مع التركيز على المفاوضات. ويهدف إلى بناء مجتمع ديمقراطي حديث يقوم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فإنه يجلب الأمل بمستقبل أفضل لسكان المنطقة ويعزز المصالحة، ومن شأنه أن يضع حدا للانفصال والنفي. كما يضمن لجميع الصحراويين، داخل الإقليم وخارجه، الاضطلاع بدور قيادي في هيئات ومؤسسات منظمة الصحراء. وسوف يدير الصحراويون شؤونهم بطريقة ديمقراطية، وسوف تتوفر لهم جميع الموارد المالية الضرورية.

٢٢ - واسترسل قائلاً إنه يمكن الوثوق بالمغرب لتنفيذ هذا الاقتراح بطريقة منصفة ومسؤولة. وقد شهد المجتمع الدولي استجابة المغرب خلال الربيع العربي، عندما أجرى إصلاحات ديمقراطية دائمة وشجع النمو الاقتصادي لما فيه مصلحة الجميع، دون أي من إراقة الدماء التي شوهدت في بلدان أخرى. ومنح المغرب حريات ديمقراطية أكبر لشعبه بأكمله، ونتيجة لذلك انتخب حزب معارض وبقي في السلطة. وعلاوة على ذلك، أشادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٥ بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الشفافية والنزاهة ومشاركة المواطنين.

٢٣ - السيد نغوين مانه هونغ (أكاديمية هو شني منه الوطنية للعلوم السياسية): قال إن الحكم الذاتي أصبح مقبولا على نطاق واسع بوصفه حلا معقولا وسلميا للمنازعات الإقليمية. والشبكة الأكاديمية الدولية للحكم الذاتي على ثقة من أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي في منطقة الصحراء هي حل عملي وواقعي للنزاع.

بأعداد غفيرة، أظهروا رغبتهم في الاحتفاظ بمويتهم المغربية بشكل دائم ورفضوا فكرة أن تكون جبهة البوليساريو ممثلة لهم. ودعا المجتمع الدولي إلى مساعدة المقيمين في مخيمات تندوف ودعم الاقتراح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي، الذي يوفر الحل الوحيد الصالح للنزاع.

٢٩ - السيد الجعبري (الجمعية الفلسطينية المغربية): قال إن عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي قيمة بالنظر إلى المركز الاقتصادي والسياسي والروحي للمغرب ودوره في مكافحة الجماعات الإرهابية وجماعات التجار في منطقة الصحراء الشمالية غير المستقرة. ويواصل المغرب تعزيز التنمية من خلال اتباع نهج يقوم على أساس الاحترام المتبادل والمنافع المشتركة. كما طرح الملك محمد السادس، ملك المغرب، مبادرة لتنظيم أوضاع المهاجرين الأفارقة الذين يعيشون بأعداد كبيرة في البلد.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأفريقي أكد، في التقرير الصادر عن مؤتمر القمة الحادي والثلاثين، أن الأمم المتحدة هي وحدها التي لديها ولاية لمعالجة مسألة الصحراء المغربية وأن الاتحاد الأفريقي لا يمكنه أن يفعل شيئاً لتحقيق هذه الغاية باستثناء دعم الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية. وقد رحب مجلس الأمن في قراره ١٧٥٤ (٢٠٠٧) بالجهود المتسمة بالجدية والمصادقية التي يبذلها المغرب لضمان استقلال الأقاليم الصحراوية. وقد خطا المغرب خطوات واسعة في جميع مجالات الحياة العامة، مع التركيز على ضمان كرامة جميع المواطنين.

٣١ - وختم كلامه قائلاً إن الجمعية الفلسطينية المغربية ترفض جميع المقارنات بين الحالة في الصحراء المغربية وحالة فلسطين، بالنظر إلى أن الأولى هي حالة إعادة توحيد إقليمي، في حين تشكل الأخرى حالة استعمار إسرائيلي.

٣٢ - السيد ديسوايف (تنسيق الدعم الأوروبي للشعب الصحراوي): قال إنه بالرغم من أن بعض الجهات الفاعلة الأوروبية ترغب في تجاهل قضية الصحراء الغربية، لا تزال هناك حركة تضامن كبيرة في أوروبا. ووفقاً لما أكدته العديد من قرارات الأمم المتحدة، فإن المغرب هو سلطة قائمة بالاحتلال. وعلاوة على ذلك، لم يُعترف به رسمياً قط بوصفه الدولة القائمة بالإدارة في الصحراء الغربية. وفي ضوء القرار الذي اتخذته البعثة باستبعاد غير الصحراويين من قائمة الأشخاص المؤهلين للتصويت في الاستفتاء بشأن تقرير المصير، من المهم عدم الخلط بين مصطلح "شعب الصحراء الغربية"، أي

هي التي ينبغي اعتبارها الدولة المستعمرة القائمة بالإدارة في الصحراء الغربية إلى أن يمارس حق تقرير المصير.

٢٦ - وتابعت قائلة إن مبدأ السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية يعني أن كل استغلال لهذه الموارد في الصحراء الغربية ينبغي أن يتم بما يتماشى مع مصالح ورغبات الشعب الصحراوي، على نحو ما أكد وكيل الأمين العام للشؤون القانونية في عام ٢٠٠٢ ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في قرارها الصادر في عام ٢٠١٨ بشأن اتفاق الصيد بين المغرب والاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام العنف المسلح من جانب المغرب ضد الشعب الصحراوي قد صعد الوضع في الصحراء الغربية وانتهك قانون الحرب. ويتعين على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات لوضع حد للاحتلال المغربي غير القانوني وإلزام إسبانيا بالوفاء بمسؤولياتها. وأخيراً، أشادت بأحمد بخاري، الذي حُرّم، شأنه شأن العديد من الصحراويين، من حق العودة إلى الصحراء الغربية، حتى في نهاية حياته.

٢٧ - السيد تاهشي (جامعة سطيف، الجزائر): قال إن إنهاء استعمار الصحراء الغربية أمر لا مفر منه. وقد استفاد المغرب، الذي يستخدم كل ما في وسعه استخدامه لقمع الفكر المؤيد للاستقلال، من موارد الصحراء الغربية منذ ضمها، ولا سيما أرصدتها السمكية البحرية واحتياطياتها من الفوسفات تحت الأرض. ويعود وجود بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بالنفع على المغرب أكثر من غيره، حيث أن أيدي جبهة البوليساريو مقيدة بسبب اتفاقات وقف إطلاق النار التي تتواجد البعثة لتنفيذها. ويتوقف نجاح الجولة المقبلة من المفاوضات على مستوى التمثيل. وحتى ذلك الحين، تتواصل استفادة المغرب من صمت المجتمع الدولي، الذي جعله تقاعسه متواطئاً في إدانة شكل آخر من أشكال الاستعمار.

٢٨ - السيد الخطاط (جهة الداخلة - وادي الذهب في الصحراء الغربية): قال إنه انتخب رئيساً للمجلس الإقليمي لجهة الداخلة - وادي الذهب عن طريق انتخابات شعبية أكد المراقبون شفافيته. وقد شهد شخصياً الوضع في مخيمات تندوف، حيث يتم قمع واستغلال آلاف الصحراويين بعنف. أما في جهة الداخلة، فعلى العكس من ذلك، يدير الشؤون الإقليمية مسؤولون صحراويون منتخبون شعبياً. وكما هو الحال في بقية المغرب، فإن الانتخابات الشعبية هي الطريقة الوحيدة لتعيين المسؤولين الحكوميين في المنطقة الصحراوية. ومن خلال مشاركة الصحراويين في تلك الانتخابات

٣٦ - السيد ماكاي (معهد بيرو للقانون الدولي والعلاقات الدولية): تكلم بصفته أستاذا للقانون الدولي، فقال إنه بما أن منطقة الصحراء ليست أرضا مستعمرة، فمن الخطأ الحديث عن إنهاء الاستعمار. ولم يصف مجلس الأمن المغرب قط بأنه سلطة قائمة بالاحتلال في منطقة الصحراء؛ والادعاء بأن المنطقة تحت الاحتلال المغربي يعني ضمنا أن مجلس الأمن يؤيد هذه الحالة. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا يعني ضمنا أن المغرب استخدم القوة العسكرية خلال نزاع دولي مسلح مع إقليم مستقل ذي سيادة، والأمر ليس كذلك. بل على العكس من ذلك، يدعم مجلس الأمن عملية التفاوض القائمة على أساس الاقتراح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي، الذي أيده، بعد أن استبعد إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير، باعتباره أفضل خيار للتوصل إلى حل توافقي للنزاع.

٣٧ - وأردف قائلاً إن الاستعمار والاستقلال يعتبران خطأ مترابطين. وقد حددت الجمعية العامة نفسها أربعة خيارات لتقرير المصير، ألا وهي التكامل أو الارتباط أو الاستقلال أو أي حل آخر متفق عليه بحرية. وعلاوة على ذلك، وبما أن مجلس الأمن ينظر بالفعل في مسألة منطقة الصحراء، ينبغي حذفها من جدول أعمال الجمعية العامة.

٣٨ - السيد رزامة (رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في البرلمان المغربي): قال إن السلطات المغربية في منطقة الصحراء أصرت دوماً، قبل استعمار المغرب وأثناءه وبعده، على الحاجة إلى الحفاظ على السلامة الإقليمية الأصلية للبلد. وأظهرت الحكومة الفرنسية رسمياً رغبتها في حماية تلك السلامة الإقليمية بتوقيعها العديد من المعاهدات الدولية، ولا سيما اتفاق الجزيرة الخضراء والاتفاق الفرنسي المغربي بشأن الاستقلال المغربي. واعترفت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة أيضاً، في اتفاقات ثنائية أخرى، بالمنطقة المغربية الصحراوية باعتبارها جزءاً من المغرب.

٣٩ - ومضى قائلاً إن المغرب لا يزال يعاني على أيدي القوى الاستعمارية السابقة والبلدان المجاورة. وحتى الآن، لم يف الموقعون على اتفاق الجزيرة الخضراء، ولا سيما فرنسا، بالتزامهم بضمان السلامة الإقليمية للمغرب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السيطرة الإسبانية على منطقة الساقية الحمراء غير قانونية، حيث تم الاعتراف بحقوق المغرب في تلك المنطقة على المستوى الدولي. وعلاوة على ذلك، في عام ١٩٦٢، استولت دولة مجاورة على أراض كانت فرنسية حينها واعترفت فرنسا بأنها جزء شرعي من المغرب.

الشعب الصحراوي، ومصطلح "سكان الصحراء الغربية" الذي يشمل المستوطنين المغاربة.

٣٣ - ومضى قائلاً إن المغرب يواصل، في انتهاك لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، استغلال الموارد الطبيعية للصحراء الغربية، ولا سيما أرضها السمكية واحتياطياتها من الفوسفات تحت الأرض. وإن الاتحاد الأوروبي متواطئ في هذا النهج، حيث أنه وقع اتفاقات اقتصادية مع المغرب تهدف إلى تشجيع التجارة في المنتجات الزراعية والسمكية. ومع أن المفوضية الأوروبية أجرت مشاورات في محاولة للامتنال للحكم الذي أصدرته محكمة العدل الأوروبية مؤخرا والذي يؤكد عدم انطباق هذه الاتفاقات على الصحراء الغربية على أساس أنها كيان منفصل، إلا أنها لم تسمح لجهة البوليساريو بالمشاركة. ويقع على عاتق الأمم المتحدة واجب كفالة احترام القانون الدولي في ما يتعلق بالشعب الصحراوي.

٣٤ - السيدة دي ليون كوروخو (الرابطة الكنارية للحقوقيين المناصرين للسلام وحقوق الإنسان): قالت إن المغرب لا يزال يقوض تدابير الحماية القضائية وينتهك القانون الدولي ولا يقدم ضمانات إجرائية. وفي انتهاك مباشر لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يستخدم المغرب نظامه القضائي لقمع الشعب الصحراوي، بينما تقف بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مكتوفة الأيدي.

٣٥ - واستطردت قائلة إن من الأمثلة على ذلك القمع إصدار محكمة عسكرية، في عام ٢٠٠٩، أحكاماً بإدانة ٢٥ مدنيا صحراويا لتورطهم المزعوم في أحداث مخيم الاحتجاج في كديم إزنيك. غير أن هذه الأحكام غير صحيحة، نظراً إلى أنه وفقاً لوكيل الأمين العام للشؤون القانونية، لم ينقل اتفاق مدريد السيادة على الصحراء الغربية إلى المغرب، ولم يمنح أيًا من الأطراف الموقعة مركز دولة قائمة بالإدارة. ونتيجة لذلك، ونظراً إلى أن الصحراء الغربية لا يمكن اعتبارها جزءاً من الأراضي المغربية، فإن أحكام القضاء المغربي لا تنطبق عليها. ومع ذلك، تم تثبيت الحكم بالإدانة ضد المدنيين الـ ٢٥، على الرغم من عدم وجود أدلة واستخدم اعترافات انتزعت تحت التعذيب. وكثيراً ما يتعرض السجناء الصحراويون للتعذيب والعزل ويُرفض منحهم صفة سجناء الرأي. وأهابت بالمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات ضد الاحتلال غير الشرعي للصحراء الغربية، وكفالة تطبيق الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً.

٤٠ - السيد ميارا (عضو في البرلمان المغربي): قال إن جبهة البوليساريو احتفلت مؤخرا علنا بالتخريج العسكري لسرية جديدة من الجنود. غير أنه من الواضح من تسجيلات الفيديو للحدث أن هؤلاء الجنود أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٣ عاما. ومع أن جبهة البوليساريو مستعدة لتجاهل مختلف الصكوك الدولية الرامية إلى حماية الأطفال، فإن المغرب، بوصفه أحد الموقعين على هذه الصكوك، يتحمل مسؤولية التأكد من أنه يتم التقيد بها، لأن الجريمة تحدث داخل أراضيها. وحث اللجنة على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية هؤلاء الأطفال.

٤٤ - وختتمت كلامها قائلة إن تسوية النزاع من شأنها أن تحقق الاستقرار في المغرب العربي، وتبرهن على التزام الأمم المتحدة بالدعوة السلمية وسيادة القانون، وتتيح إقامة ديمقراطية في الصحراء الغربية تحترم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وحتى إذا لم تختار الأمم المتحدة إجراء استفتاء، ينبغي أن تحت المغرب على إنهاء احتلاله غير الشرعي للصحراء الغربية.

٤٥ - السيد أسور (ممتدى ساري للأديان الثلاثة): قال إنه ما من مثال من الأمثلة التي قدّمها في السابق على المحنة المساوية التي يعيشها المسجونون منذ أكثر من ٤٠ عاما في مخيمات تندوف، وما لحق بهم من آثار وجدانية وبدنية ونفسية، دفع اللجنة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي لما أسماه كارثة إجرامية. ودعا إلى إغلاق تلك المخيمات المروعة، وحث اللجنة على التفكير في الاقتراح الأخير الذي قدمه الملك محمد السادس، ملك المغرب، الذي قوبل بالترحيب باعتباره أفضل ما هو مطروح حتى الآن لوضع حد للكارثة ومنح الأمل بمستقبل أكثر إشراقا للأسر في تندوف، مما يساعد أطفال المخيمات على تفادي التعرض للاستغلال في نقل المخدرات أو إسناد المجموعات الإرهابية في الساحل.

٤٦ - السيد ليغيروس: تكلم بصفته الشخصية، فقال إن جبهة البوليساريو ارتكبت خطأ استراتيجيا بمحاولة استخدام نظام العدالة لصالحها. فبدلا من وقف تنمية الأقاليم الجنوبية للمغرب وتعزيز شرعية جبهة البوليساريو كممثل للشعب الصحراوي، أسفرت هذه الاستراتيجية عن نتائج عكسية، حيث أعلنت محكمة العدل الأوروبية صراحة أن جبهة البوليساريو لا تمثل الشعب الصحراوي. ولم تعد جبهة البوليساريو غير قادرة على طرح هذا الادعاء بصورة مشروعة فحسب، حيث ظهرت كما لو كانت مجرد عميل لدولة خفية، ولكن الدول الأخرى التي كانت في وضع يمكنها من دعم جبهة البوليساريو بدأت تسحب دعمها خوفا من الإضرار بسياساتها الخارجية.

٤٧ - السيد التامك (المجلس الإقليمي لآسا الزاك): قال إنه مع مرور كل يوم يستمر فيه الجمود بشأن مسألة الصحراء الغربية، يُهدر المزيد من الوقت والموارد، وتستمر معاناة آلاف الأسر الصحراوية المتفرقة في جميع أنحاء المنطقة وفي المخيمات. ودخلت الدولتان المتورطتان في النزاع في سباق تسلح باهظ التكلفة وعدم المعنى،

٤١ - السيد أوبلال (الاتحاد العام لعمال الساقية الحمراء ووادي الذهب): قال إنه يود أن يشكر جميع الدول التي دعمت الشعب الصحراوي منذ الغزو المغربي، ولا سيما الجزائر، التي توفر المأوى والمساعدة الإنسانية للعديد من الصحراويين. ولا يزال الشعب الصحراوي يواجه العديد من أشكال القهر والظلم على أيدي السلطات المغربية، بما في ذلك قمع المظاهرات السلمية ونهب الموارد الطبيعية. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل محاسبة السلطات المغربية على جرائمها ضد الشعب الصحراوي، الذي لا يزال ملتزما بإفناذ حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا للقانون الدولي.

٤٢ - وأعرب عن تقديره للجنة لما قدمته من دعم ثابت في إدانة الاحتلال المغربي، ودعاها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل ضمان إجراء استفتاء حر ونزيه ومحاييد بشأن تقرير المصير؛ وتشجيع الاتحاد الأوروبي على احترام الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية في ما يتعلق باستبعاد الصحراء الغربية من جميع الاتفاقات التجارية مع المغرب؛ ووضع حد لنهب الموارد الطبيعية للصحراء الغربية؛ وضمان الإفراج عن جميع السجناء السياسيين؛ وتوسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتشمل رصد حالة حقوق الإنسان؛ وكفالة تمكن المراقبين والصحفيين الدوليين من دخول الإقليم ليشهدوا الانتهاكات التي ترتكبها السلطات المغربية.

٤٣ - السيدة شولت (مؤسسة ممتدى الدفاع): قالت إن الاستفتاء الذي وعدت به الأمم المتحدة مقابل الموافقة على وقف إطلاق النار لم يتحقق بعد نتيجة للضغط والرشوة - بما في ذلك رشوة موظفي الأمم المتحدة - اللذين يمارسهما المغرب. وترسل الأمم المتحدة رسالة سيئة للغاية من خلال مكافأة أعمال المغرب العدوانية بينما تعاقب الصحراويين الذين وضعوا ثققتهم في المنظمة. وليس الصحراويون وحدهم هم الذين يعانون - في شكل تعذيب وسجن واختفاء ونهب

٥١ - وأضاف قائلاً إن تقاعس الحكومة المغربية عن الاستجابة للحالات الموثقة من تعرض صحراويين للتعذيب والحرمان من التعليم أو العمل ومنعهم من ممارسة أساليب حياتهم التقليدية البدوية هو سبب واضح لإحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وإن استمرار حالة الجمود وعدم اتخاذ إجراء من جانب المجتمع الدولي يسمح باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان واستغلال الصحراء الغربية ويؤكد اعتقاد المنتقدين أن الأمم المتحدة غير راغبة في حل المسألة.

٥٢ - السيد غروسديدييه (مجلس الشيوخ الفرنسي): قال إن الوضع الراهن في الصحراء الغربية وعدم الاعتراف بطابعها المغربي يضر بالسكان وبأمن منطقتي الساحل والصحراء وازدهار شعوب المنطقة المغربية وأمن جيرانها الأوروبيين. ومطالبة المغرب بالسيادة على المنطقة هي مطالبة تاريخية. وفي وقت الاستعمار الفرنسي، أعلنت الغالبية العظمى من القبائل في المنطقة الجنوبية ولاءها للملك المغرب. وإن عدم النظر إلى هذه العلاقة باعتبارها علاقة سياسية ودينية هو إساءة فهم لطبيعة الولاء في الثقافة العربية الإسلامية. وينبع رفض الاعتراف بالهوية المغربية للمنطقة من تقسيم القوى الاستعمارية للإقليم ومن الحرب الباردة، الأمر الذي أدى إلى الخلط بين قضية وطنية وقضية إمبريالية.

٥٣ - وأردف قائلاً إنه لا يوجد مبرر لاستبعاد أي من السكان الحاليين في منطقة الصحراء من المشاركة في العملية الديمقراطية. ويتناول الاقتراح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي التطلعات الديمقراطية والاحتياجات الإنمائية للسكان الصحراويين بطريقة تحترم هويتهم. ومن شأنه أيضاً أن يضمن أمن واستقرار المنطقة، وهي مساحة واسعة للغاية لا يمكن أن تسيطر عليها دولة مستقلة يمثل هذا العدد القليل من السكان. وفي المقابل، يؤدي المغرب دوراً رائداً في مكافحة الإرهاب وكفالة الاستقرار في المقاطعات الصحراوية والمنطقة الأوسع نطاقاً. ويدمر استمرار الانقسام بين المغرب ومنطقة الصحراء النمو الاقتصادي ويحرم الشباب الصحراوي من فرص عديدة. والمغرب العربي الموحد أساسي لاستقرار أوروبا ورخاء أفريقيا.

٥٤ - السيدة باسينيت: تكلمت بصفتها الشخصية، فقالت إنها حضرت أمام اللجنة للكفاح من أجل تقرير المصير وتقديم الدعم إلى أولئك الذين يقفون على الخطوط الأمامية في حرب إعلامية وإلكترونية. وتستغل الإعلانات التجارية والمشاهير والعلامات التجارية الملكية الفكرية للشعب الصحراوي، الذي قرر سلوك طريق

بسبب هوس إحدى تلك الدولتين بتكديس أسلحة الدمار، مما يضر بالشعب الصحراوي الذي بقي دون مياه الشرب أو المواد الغذائية الأساسية. وبالرغم من أن هذه الدولة محاطة بدول لا تبحث سوى عن السلام والأمن، فإنها سعت إلى إطالة أمد الوضع الراهن، حيث اختارت أن تجعل مسألة الصحراء الغربية عقبة أمام تنمية البلدان المجاورة. وهي تسعى إلى أن يُعترف بما كفائد إقليمي، إلا أنها لا تمتلك أيًا من الصفات القيادية اللازمة.

٤٨ - وأعقب ذلك بقوله إنه بما أن النزاع قد فرض على المغرب، فمن الصواب أن يشارك في المفاوضات التي نظمها المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية. غير أنه إذا أُريد إحراز تقدم حقيقي، فإنه ينبغي استبعاد جبهة البوليساريو التي لا حول لها ولا قوة من المفاوضات، وينبغي بدلاً من ذلك إشراك البلد التي دبرت النزاع.

٤٩ - السيدة نجاباو (مبادرات زامبيا - إسرائيل): قالت إنه على الرغم من أن حق تقرير المصير للشعب الصحراوي يؤيده ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن ممارسة تنفيذ ذلك المبدأ تختلف من حالة إلى أخرى. ومن الأمثلة على اتباع نهج مرن إزاء هذا المبدأ الحل الجدي والموثوق به الوارد في اقتراح المغرب لعام ٢٠٠٧ المتعلق بالحكم الذاتي، والذي من شأنه أن يعزز تنمية منطقة الصحراء مع السماح للشعب الصحراوي بإدارة شؤونه الخاصة بطريقة ديمقراطية. وقد نوقشت المبادرة مع ممثلين محليين خلال عملية مشاورات شاملة، ومن شأنها أن توفر للشعب الصحراوي الموارد المالية اللازمة لتمكينه من المشاركة بنشاط في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في المنطقة. وقد حان الوقت للابتعاد عن الأيديولوجيات المتشددة التي تقف في طريق التوصل إلى حل عادل ودائم وعملي.

٥٠ - السيد ليبات (WE International): قال إن المغرب يواصل قمع الشعب الصحراوي عن طريق الاعتقالات التعسفية وعمليات الاختفاء القسري والهجمات على السكان المدنيين والاضطهاد المنظم والقمع العنيف للمظاهرات السلمية، بالإضافة إلى اغتصاب النساء الصحراويات وإيذائهن وإذلالهن في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية. ولذلك من الضروري توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتشمل رصد حالة حقوق الإنسان، لا سيما أنه لا يمكن الاعتماد على المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان في الاضطلاع بذلك الدور. وحث جميع البلدان، ولا سيما فرنسا، مهد حقوق الإنسان المفترض، على دعم تلك الولاية.

لشباب. ويستند المشروع إلى المشاركة النشطة للمواطنين من أجل ضمان استفادة جميع الأطراف بصورة عادلة من موارد الصحراء. ويتمثل الهدف الرئيسي في تعزيز تنوع الأعمال التجارية المحلية من أجل تشجيع المبادرات الخاصة والاقتصاد الاجتماعي. واستنادا إلى التجارب في منطقة القطب الشمالي، فإن الاستقلال الذاتي ضروري من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية مع تجنب إثارة الاضطراب المجتمعي. لذا فإن ضمان الاستقلال المالي يشكل خطوة مهمة في تعزيز الإدارة الفعالة لمنطقة الصحراء. وإن الإصلاح الاقتصادي وتحسين أمن الطاقة وزيادة فرص الحصول على التعليم وتحسين الهياكل الأساسية للاتصالات أمور أساسية لضمان مستقبل أكثر إشراقا للشباب المغربي.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٥٨ - السيد سيلفستر (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده لها السيادة على جبل طارق والمياه المحيطة به، ويتمتع جبل طارق بالحقوق الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بوصفه إقليما منفصلا تعترف به الأمم المتحدة، وبوصفه مدرجا في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٤٦. ويتمتع شعب جبل طارق بحق تقرير المصير. وينص دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦، الذي تم إقراره من خلال استفتاء، على قيام علاقة عصرية وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة.

٥٩ - ومضى قائلا إن المملكة المتحدة كررت التأكيد على أنها لن تبرم ترتيبات يخضع بموجبها شعب جبل طارق لسيادة دولة أخرى بما يخالف رغبته التي أعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية؛ كما أنها لن تشارك في أي عملية تفاوض بشأن السيادة لا يكون جبل طارق راضيا عنها. وتلتزم حكومة بلده بحماية جبل طارق وشعبه واقتصاده، ولا تزال حكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق ملتزمتين التزاما راسخا بمتدى الحوار الثلاثي باعتباره أكثر الوسائل الموثوق بها والبناءة والعملية لتعزيز العلاقات بين المملكة المتحدة وجبل طارق وإسبانيا لما فيه مصلحة جميع الأطراف. وتأسف حكومة بلده لأن إسبانيا انسحبت رسميا من هذه المحادثات في عام ٢٠١١.

٦٠ - وتابع قائلا إن هناك ديمقراطية برلمانية نشطة في جبل طارق، هي من اختياره، ويمارس الإقليم مسؤولياته عن جميع المسائل، باستثناء الشؤون الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلي. ولا يزال موقف حكومة بلده يتمثل في أن أسس العلاقات الدستورية هي أسس صحيحة، على الرغم من أنها تبقى منفتحة إزاء الدخول في حوار

المقاومة السلمية. وقد جعلت هذه الأساليب العالم أقرب إلى حكم الشركات، الذي تقوم فيه الشركات بتغيير القوانين وتجاهل الناس سعيا وراء تحقيق الربح. ويستحق جميع الأفراد، بما في ذلك الشعب الصحراوي، أن تتاح لهم فرصة كسب العيش من إبداعهم. وتقوم أقلية بتحويل إيرادات وحلول الأغلبية للترويج لأفلامها وإعلاناتها وعلاماتها التجارية. وعلى نفس المنوال، في الصحراء الغربية، يُنهب الفوسفات، وتُزرع المحاصيل، وتُنشأ محطات توليد الطاقة الريحية والطاقة الشمسية دون دفع أي تعويض للسكان المحليين. وإن قدرة هذا الشعب على تحمل قسوة مناخ الصحراء لعقود عديدة هو شاهد على قوته. ويعاني الجميع بسبب جشع الشركات وتحويل الإيرادات والحلول. وفي عصر الإنترنت والإعلام، تتواجد النساء في الخطوط الأمامية لمنطقة حرب، ليس الاغتصاب سلاحها، بل تكنولوجيا التعرف على الوجوه، والخوارزميات المزيفة، والجنسنة.

٥٥ - السيد أولافسون: تكلم بصفته الشخصية، فقال إن المغرب يقوم، في إطار عملية الإصلاح، بتعزيز المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني، ومعالجة العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، وتوسيع نطاق ولايات المؤسسات الوطنية المستقلة المكلفة بمكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان. ويعمل أيضا على تحسين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ولا سيما للشباب، بما في ذلك في منطقة الصحراء. ونتيجة للاستثمار في الهياكل الأساسية الرئيسية، أصبحت منطقة الصحراء الآن واحدة من أكثر المناطق ازدهارا في شمال إفريقيا.

٥٦ - وواصل كلامه قائلا إن هناك ادعاءات زائفة بأن المغرب يستغل الموارد الطبيعية للصحراء، ولكن المغرب لديه مطالبات قانونية بتلك الموارد، لأن هذه المنطقة جزء من الأراضي المغربية. وعلاوة على ذلك، يستثمر المغرب الإيرادات المتأتية من هذه الموارد في منطقة الصحراء، بالتشاور مع السكان المحليين، وهو ما أكدته محكمة العدل الأوروبية والاتحاد الأوروبي. ويأتي هذا الاستثمار في إطار النموذج التنموي المغربي للأقاليم الجنوبية والجهوية المتقدمة اللذين يسعى المغرب لتنفيذهما بنجاح.

٥٧ - السيد بيورنسون: تكلم بصفته الشخصية، فقال إن المغرب، تمشيا مع دستوره، يتابع برنامجا للجهوية المتقدمة المصممة لتحقيق التنمية في جميع مناطق البلد، بما في ذلك منطقة الصحراء المغربية. وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي بإعداد مقترح تفصيلي لنموذج جديد مستدام بيئيا ومنصف اجتماعيا للنمو في منطقة الصحراء بهدف خلق الثروة وفرص العمل، ولا سيما

والسلامة الإقليمية لأي بلد، تكون متنافية مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وعلاوة على ذلك، فإن المملكة المتحدة، بإخفاقها في الاعتراف بالأساس القانوني للسيادة البريطانية على جبل طارق، وهي معاهدة أوترخت لعام ١٧١٣، تطالب بحقوق لم يتم الحصول عليها بشكل قانوني بموجب تلك المعاهدة، مثل الحق في السيادة على المياه الإقليمية. وقد صدقت إسبانيا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أساس الفهم الواضح بأن هذا الصك لا ينطبق في حالة جبل طارق، بصفته إقليمًا يخضع لعملية إنهاء استعمار تحكمها فقط قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٦٤ - وأضاف قائلاً إن الموقف الجديد الذي نشأ نتيجة قرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي، يجعل المفاوضات الرامية إلى تحديد الوضع القانوني لجبل طارق - وهو مستعمرة تابعة للمملكة المتحدة داخل أراضي الاتحاد الأوروبي - أكثر إلحاحاً. وأكد هذا الإلحاح الشرط الوارد في مشروع المبادئ التوجيهية للمجلس الأوروبي المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الذي ينص على أنه لا يجوز تطبيق أي اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على إقليم جبل طارق دون موافقة مملكة إسبانيا والمملكة المتحدة بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد. ومن شأن عدم التوصل إلى اتفاق أن يؤثر بصورة مباشرة على الناس على جانبي الحدود. وكما أكد وفد بلده في اليوم السابق، فإن كامبو جبل طارق وجبل طارق معرضان لخطر الانهيار الاقتصادي، وإذا ما حدث ذلك، سيكون من المستحيل إجراء المزيد من المفاوضات.

٦٥ - وأكد من جديد استعداد حكومة بلده للتفاوض والتوصل إلى اتفاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأبرز الصلة المباشرة بين الحالة الناجمة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والمسألة الأولية المتمثلة في السيادة البريطانية على جبل طارق، التي كانت نتيجة لاحتلال عسكري وطرده السكان الأصليين وتوطيد وضع غير قانوني لاحقاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٥.

بشأن المقترحات المطروحة من جبل طارق. وإذا ترفض حكومة بلده الادعاءات بأن المملكة المتحدة تحتل البرزخ والمياه المحيطة به بصفة غير قانونية، تشير إلى أنه بموجب القانون الدولي، على النحو المقرر في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن المياه الإقليمية تتبع السيادة على الأرض. ومن ثم، يترتب حتماً أن الدولة التي تملك السيادة على الأرض، كما في حالة المملكة المتحدة، هي أيضاً ذات السيادة على المياه الإقليمية إلى مسافة ثلاثة أميال بحرية أو إلى خط الوسط.

٦١ - وقال إن وفد بلده سوف يواصل التمسك بالسيادة البريطانية واستخدام طائفة من الردود البحرية والدبلوماسية المناسبة على عمليات التوغل غير المشروعة من جانب سفن الدولة الإسبانية في المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني. وسوف تواصل حكومة جبل طارق تعاونها الكامل مع المفوضية الأوروبية والفريق المعني بمدونة قواعد السلوك في ما يتعلق بأحد جوانب نظامها الضريبي بدعم من حكومة المملكة المتحدة. وأعرب عن ثقته في أن يتبين أن النظام الضريبي لجبل طارق يمثل لجميع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية السارية. وقد اعترفت المفوضية الأوروبية بالالتزام الذي اتخذته حكومة جبل طارق بمعالجة تهريب السجائر بين جبل طارق وإسبانيا، وكذلك الخطوات المهمة التي قد قطعتها فعلاً في هذا الصدد. ولقد أوضحت حكومة جبل طارق مراراً رغبتها في العمل بصورة أوثق وأكثر مباشرة مع نظرائها الإسبان لمعالجة هذه المسألة.

٦٢ - وختم كلامه قائلاً إن حكومتي المملكة المتحدة وجبل طارق مستعدتان للعمل مع إسبانيا على إقامة أشكال جديدة وأعمق من التعاون لمعالجة المسائل موضع الاهتمام المشترك في المنطقة الأوسع نطاقاً من خلال حوار يعبر بصورة كاملة عن رغبات ومصالح وحقوق ومسؤوليات شعب جبل طارق وحكومته.

٦٣ - السيد سانتوس مارافير (إسبانيا): قال إن هناك تناقضاً واضحاً في صميم الموقف الذي أعرب عنه ممثل المملكة المتحدة. فلو لم يكن جبل طارق مستعمرة، لما كان مدرجاً في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٤٦. وعلاوة على ذلك، ولأنه مستعمرة، فإن المملكة المتحدة خاطبت اللجنة بفعالية، مؤكدة مسؤوليتها عن الإقليم، بصفتها سلطة استعمارية. وتبرر حقيقة أن جبل طارق لا يزال مستعمرة الموقف الإسباني، الذي يستند إلى النص الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د-٢٢) بأن أي حالة استعمارية تنطوي على أي تقويض جزئي أو كلي للوحدة القومية